الجمهورية
التونسية
النيابية الثانية

المدة

مجلس نواب الشعب

الدورة

العادية الثانية 2020-2021

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 02 أفريل 2021 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع الحماية الاجتماعية للتصدي العاجل لجائحة كوفيد 19 (عدد 2021/19)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 19 أفريل 2021
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 23 أفريل 2021
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب واتفاق القرض
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 06 ماي 2021
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 26 ماي 2021

رئيس اللجنة: هيكل مكي

مقرر اللجنة: فيصل دربال

مقرر مساعد: هشام عجبوني **مقرر مساعد: منذر بن عطية**

مسار دراسة مشروع القانون

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 19 أفريل 2021**
- **جلسات اللجنة:**

1. **جلسة يوم 06 ماي 2021: النظر في مشروع القانون.**
2. **جلسة يوم 24 ماي 2021: الاستماع إلى وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار ووزير الشؤون الاجتماعية.**
3. **جلسة يوم 26 ماي 2021: عرض تقرير اللجنة على المصادقة.**

- **قرار اللجنة: الموافقة على مشروع القانون**

(نتائج التصويت: 10 مع / 01 محتفظ / 0 ضد)

رئيس اللجنة: هيكل المكي

مقرر اللجنة: فيصل دربال

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 2 أفريل 2021 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع الحماية الاجتماعية للتصدي العاجل لجائحة كوفيد ـ 19 (عدد 2021/19)

أولا: تقديم مشروع القانون

أبرمت الحكومة التونسية بتاريخ 2 أفريل 2021 اتفاق قرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة 300 مليون دولار وذلك للمساهمة في تمويل مشروع الحماية الاجتماعية للتصدي العاجل لجائحة كوفيد ـ 19.

- **الإطار العام للمشروع:**

شهدت تونس خلال سنة 2020 كغيرها من بلدان العالم تحديات كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي جراء تبعات الأزمة الصحية العالمية كوفيد ـ19، حيث أثرت هذه الأزمة سلبا على الاقتصاد الوطني والذي شهد تراجعا في نسبة النمو بـ 8,8 % خلال سنة 2020 وهو ما أدى إلى فقدان عدد كبير من مواطن الشغل لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر فقرا والتي تتسم بتشغيل هش ومتقطع. ومن المتوقع أن تشهد سنة 2021 تواصلا لتداعيات هذه الأزمة الصحية حيث يقدر البنك الدولي ارتفاعا في نسبة الفقر بتونس إلى حدود 21 % خلال سنة 2021.

ومن هذا المنطلق، أقرت الحكومة جملة من الإجراءات للاستجابة العاجلة لهذه الأزمة على المستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي. ويندرج هذا المشروع في إطار الإجراءات الاجتماعية الطارئة المتخذة للتخفيف من تداعيات الجائحة على الفئات الهشة من جهة وعلى ميزانية الدولة من جهة أخرى. حيث يتسم هذا المشروع بتصميم مبتكر إذ يمول مباشرة الإعانات المخصصة للعائلات الفقيرة ويأخذ شكل دعم مباشر لميزانية الدولة مقابل إنجاز المكونات

الخاصة بتعزيز سياسات الحماية الاجتماعية والحدّ من الفقر وتنمية الرأسمال البشري للأطفال وبدعم البرامج الاجتماعية المقدمة من قبل الدولة.

- **كلفة المشروع ومكوناته:**

تقدر كلفة هذا المشروع المصادق عليها من قبل مجلس إدارة البنك الدولي المنعقد بتاريخ 31 مارس 2021 بمبلغ 247,8 ميون أورو وهو مال يعادل 300 مليون دولار. وسيتم إنجازه من قبل الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية وذلك على امتداد ثلاث سنوات (ماي 2021 ـ مارس 2024).

ويغطي هذا التمويل 3 مكونات أساسية:

1) تمويل التحويلات المالية الموجهة للعائلات الفقيرة والعائلات محدودة الدخل: تبلغ كلفة هذا العنصر 245 مليون دولار وسيخصص لتمويل إعانات مالية توجه مباشرة إلى الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل قصد دعم قدرتها المعيشية وقدرتها على الصمود أمام أثار انتشار جائحة كوفيد 19. ويحتوي هذا العنصر بدوره على ثلاث مكونات فرعية:

1.1. المكون الفرعي الأول (100 مليون دولار): حيث يتعلق بتمويل المنح الاستثنائية لفائدة حوالي 1 مليون عائلة تستجيب لمقاييس برنامج الأمان الاجتماعي. ويبلغ مقدار المنحة المسداة 300 دينار بالنسبة للعائلات محدودة الدخل والهشة و180 دينار بالنسبة للعائلات الفقيرة (وذلك باعتبار انتفاعها بـ 120 دينار إضافية في إطار المساعدات المقدمة بمناسبة شهر رمضان وعيد الفطر).

2.1. المكون الفرعي الثاني (120 مليون دولار): يتكفل المشروع من خلال هذا المكون بتمويل التحويلات المالية القارة المسندة في إطار برنامج الأمان الاجتماعي عوضا عن ميزانية الدولة وهو ما يساهم في ضمان استدامة البرنامج وفي تخفيف الضغط على الميزانية والتي تجاوزت نسبة عجزها 10,1 % من الناتج الداخلي خلال سنة 2020.

3.1. المكون الفرعي الثالث (25 مليون دولار): يهدف هذا المكون إلى الترفيع التدريجي في عدد المنتفعين بالتحويلات المالية القارة من 260 ألف منتفع في بداية المشروع إلى 310 ألف منتفع عند نهاية المشروع في موفى شهر مارس 2024. وهو ما سيمكن من تغطية حوالي 10 %

من الأسر الفقيرة في إطار برنامج الأمان الاجتماعي. وسيتم إدراج هذا العدد الإضافي من العائلات بالاستناد إلى الإجراءات والشروط المعمول بها ببرنامج الأمان الاجتماعي وخاصة أنموذج التنقيط الجديد (scoring) والذي يمكن من استهداف أكثر دقة وموضوعية لهذه العائلات.

2) تمويل التحويلات المالية لتنمية رأس المال البشري للأطفال (32 مليون دولار): تستهدف هذه التحويلات المالية حوالي 100 ألف طفل من الفئة العمرية 0 - 5 سنوات حيث سيتم تمتيعهم بمساعدة مالية على امتداد سنتين (2022 و2023) وذلك تكملة لبرنامج "دعم الاستثمار في الرأسمال البشري للأطفال بفضل نظام حماية اجتماعية شاملة ودامجة" الذي يتم تنفيذه حاليا من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع مكتب منظمة اليونيسف بتونس وبنك التنمية الألماني (KFW) والذي يتم بمقتضاه تمكين هؤلاء الأطفال من منحة شهرية قدرها 30 دينار لكل طفل.

3) دعم منظومة الحماية الاجتماعية (22.25 مليون دولار): يعنى هذا العنصر بتمويل الأنشطة التقنية الأساسية والضرورية لتنفيذ وتدعيم برنامج الأمان الاجتماعي والمتمثلة في مراجعة وتحسين منظومة التنقيط وتمويل الخطة الاتصالية للمشروع إلى جانب دعم أساليب التقييم والمتابعة والتحويل الالكتروني للإعانات.

- **الشروط المالية للمشروع:**

يمول البنك الدولي للإنشاء والتعمير هذا المشروع حسب الشروط المالية التالية:

- نسبة الفائدة: (النسبة القارة للبنك (Spread fixe) وتقدر بـ 0.90 %) + (نسبة الفائدة اليوريبور بـ 6 أشهر (Euribor 6 mois) وتقدر بـ 0.5 ـ %): لتبلغ حاليا قرابة 0,4 %،
- مدة السداد: 19 سنة منها 4 سنوات ونصف إمهال،
- عمولة افتتاح: 0,25 % من المبلغ الجملي للقرض تخصم مباشرة عند دخوله حيز النفاذ،
- عمولة تعهد: 0,25 % من المبلغ غير المسحوب من القرض، يتم احتسابها ابتداء من 60 يوما بعد تاريخ إمضاء اتفاق القرض.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 6 ماي 2021 نظرت خلالها في مشروع هذا القانون وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق القرض.

وخلال النقاش بيّن أعضاء اللجنة أن هذا القرض يندرج في إطار الإجراءات الاجتماعية الطارئة المتخذة للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد 19 على الفئات الهشة من جهة وعلى ميزانية الدولة من جهة أخرى.

وأكد أعضاء اللجنة على ضرورة توضيح معايير صرف الاعتمادات موضوع مشروع القانون المعروض على الفئات الهشة وعلى أهمية الشفافية في طرق الإسناد والقيام بتحيين موضوعي لقائمات الفئات المنتفعة لضمان العدالة الاجتماعية. كما حذّروا من ضرورة عدم استغلال هذه الإعانات وتوظيفها لأغراض سياسية.

واقترح بعض النواب أن تكون لجنة المالية والتخطيط والتنمية من ضمن الفاعلين في إعداد تصور موضوعي في كيفية توزيع هذه الاعتمادات وفي المساهمة في إبراز الدور الاجتماعي للدولة وكيفية مساندة كل الفئات المتضررة من الأزمة الوبائية.

واعتبر أغلب النواب، من جهة أخرى، أنّ مكونات المشروع غير واضحة خاصة منها المتعلقة بتمويل التحويلات المالية لتنمية الرأس المال البشري للأطفال ودعم منظومة الحماية الاجتماعية من خلال تمويل الأنشطة التقنية لتنفيذ وتدعيم برنامج الأمان الاجتماعي.

وأفاد بعض النواب أنّ مشروع الأمان الاجتماعي المدرج صلب مشروع هذا القانون قد تمت المصادقة عليه في سنة 2019 وهو يتجاوز الإشكاليات المتعلقة بالأزمة الوبائية الحالية، مؤكدين على ضرورة إرفاق مثل هذه المشاريع بآليات عملية للقضاء على الفقر وإيجاد موارد رزق للفئات الهشة وذلك عن طريق إصلاح اقتصادي هيكلي.

وارتأت اللجنة مزيد الدرس والاستيضاح من خلال طلب الاستماع إلى كل من وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار. وخلال جلسة يوم 24 ماي 2021 استمتعت اللجنة إلى السيدين الوزيرين في الغرض.

وخلال تدخله، بيّن السيد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار أن القرض مشروع القانون تمخض عن نقاشات هامة مع ممثلي البنك الدولي منذ ستة أشهر، مشيرا إلى أن المفاوضات في البداية كانت حول مبلغ يقدر بـ 100 مليون دولار لتصل في النهاية إلى مبلغ 300 مليون دولار وثمّن التفاعل الإيجابي للبنك الدولي بحكم نجاح المفاوضات في وقت قياسي. واعتبر أن الشروط المالية للقرض معقولة لا سيما فيما يتعلق بنسبة الفائدة التي اعتبرها تفاضلية ومدته الزمنية المميزة.

وبيّن أن هذا القرض يهدف إلى دعم البرامج الاجتماعية بالبلاد على غرار برنامج الأمان الاجتماعي وعديد البرامج التقليدية الأخرى التي ترمي إلى تخصيص إعانات إضافية تهم فئات وشرائح من المجتمع تضررت أكثر من غيرها من تداعيات جائحة كوفيد 19. وأضاف أنه سيتم صرف جزء كبير من المبلغ في سنة 2021 فيما سيوجّه جزء آخر منه في سنة 2022 لفائدة العائلات المحتاجة.

من جهته، بيّن السيد وزير الشؤون الاجتماعية أن 99% من قيمة القرض ستمكّن من صرف منح ومساعدات استثنائية إلى العائلات الفقيرة والمحدودة الدخل ويأخذ بعين الاعتبار إدراجه ضمن السياسة العامة لدعم الحماية الاجتماعية وتنمية الرأس مال البشري خاصة فئة الأطفال خلال الثلاث سنوات القادمة وذلك التزاما وتنفيذا لبرنامج الأمان الاجتماعي من خلال التدخل للتخفيف من تداعيات هذه الجائحة على العائلات الهشة والفقيرة والعائلات محدودة الدخل بسبب نقص مواردها وما فُرض عليها من التزامات لم تتعوّد بها.

وأضاف أنه سيتم تخصيص 1 % من قيمة القرض إلى الدعم الفني المتعلق بإنجاز المشروع مثل الرقمنة والإعلام والاتصال وآليات التصرّف.

وأفاد أن المشروع يتضمن المكونات الأساسية التالية:

1) تمويل التحويلات المالية لفائدة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل للتخفيف من آثار هذه الجائحة بمبلغ جملي 680,245 مليون دينار ويتضمن عنصر فرعي لتمويل المساعدات الاستثنائية لفائدة أكثر من مليون و100 ألف عائلة تستجيب لمقاييس برنامج الأمان الاجتماعي وتشمل هذه المساعدات 3 أصناف من العائلات المعوزة تتمتع بمنحة 180 دينار مع العلاج المجاني (263 ألف أسرة)، وتتمتع العائلات محدودة الدخل بمبلغ مساعدة

استثنائية تقدر بـ 300 دينار، إضافة إلى عائلات أخرى (حوالي 400 ألاف أسرة) تم تسجيلها في برنامج الأمان باعتبار أن جلها يعمل في القطاعات غير المنظمة.

2) مبدأ المساعدة الواحدة لكل عائلة.

3) تغطية جزء من مصاريف برنامج السنة المنقضية بقيمة 120 مليون دينار المتعلق بدعم الميزانية المخصصة لفائدة العائلات المعوزة.

4) تمويل الزيادة في عدد المنتفعين بالتحويلات المالية القارة (50 ألف منتفع) على مدى سنتين انسجاما مع قانون الأمان ليصبح عدد الأسر المنتفعة بهذه المنحة (180 د) حوالي 310 ألف أسرة سنة 2023 أي 10 % من عدد السكان ينتفعون بهذه المنحة القارة.

وأوضح أنه تم وضع خطة في مجال صرف المنح قصد ضمان الشفافية وتوجيهها لمستحقيها والتحيين الموضوعي لقائمات العائلات المنتفعة ضمانا للعدالة والشفافية باعتماد التكنولوجيا الحديثة عند التسجيل للعائلات غير المشمولة بقاعدة بيانات الأمان الاجتماعي. وأضاف أنه سيتم الانطلاق في تطوير منصة رقمية جديدة من قبل شركة مختصة في الإعلامية على أن يتم الانتهاء من تطويرها في نهاية هذا الشهر وسيتم دعوة الأسر المعنية للتسجيل بهذه المنصة وإدراج المعطيات المتعلقة بها، مشيرا إلى الحرص على التحيين الدوري لقاعدة البيانات المذكورة.

وأفاد أن هناك تنسيق مع البنك المركزي التونسي ومختلف المؤسسات المالية لتحديد صيغ صرف التحويلات المالية. وأضاف أنه تم العمل على تمويل التحويلات المالية لتنمية الرأسمال البشري للأطفال وتمكين الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم خمس سنوات بمنحة بقيمة 30 دينار في الشهر وهو جزء من الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية لمحاربة الفقر كمرحلة أولى على مدى سنوات لفائدة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل.

وخلال النقاش، تطرق أعضاء اللجنة لعدد من المسائل التي تهم مشروع القانون والبرامج الاجتماعية سارية المفعول وارتباطها بتداعيات جائحة الكورونا والسياسة الاجتماعية للدولة. حيث بيّن أغلب النواب أن القرض هام لكنه ظرفي وأن برنامج الأمان الاجتماعي، رغم

إيجابياته، إلا أنه لا يحل إشكال الفقر في تونس بصفة جذرية ويجب التفكير في إقرار برامج اجتماعية هادفة في إطار سياسة شاملة ورؤية واضحة لمحاربة الفقر.

وبيّنوا أن المبالغ المخصصة لمساعدة العائلات المعوزة لا تفي بالغرض في ظل تدهور المقدرة الشرائية والزيادة في أسعار المواد الأساسية. ودعوا إلى التفكير في منوال تنموي جديد وإيجاد آليات لتوفير موارد رزق للعائلات المعوزة تأخذ بعين الاعتبار عديد العوامل على غرار العائلات المتضررة من الجائحة والشباب العاطل عن العمل.

واعتبروا أن إفلاس عدد هام من المؤسسات الصغرى سيتسبب حتما في ارتفاع عدد المنتفعين بالبرامج الاجتماعية وهو ما يدعو إلى مزيد الحرص على ضبط قائمات المنتفعين بطريقة تضمن العدالة الاجتماعية. وطالبوا بمزيد دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة في إطار حماية الفئات الهشة وإقرار سياسات استباقية للمحافظة على الطبقة الوسطى. وشدّدوا على أهمية الرقمنة وأهمية أن يكون للدولة قاعدة بيانات لكل مواطن تونسي منذ ولادته ومتابعة وضعه العائلي والاجتماعي والاقتصادي لضمان توجيه الإعانات والمساعدات لمستحقيها.

وطلب أحد النواب بضرورة تغيير عنوان مشروع القانون لكي يكون متناسقا مع القرض الذي سيوجه جزء منه لدعم ميزانية الدولة وجزء آخر لتغطية المسائل الاجتماعية. كما طلب تقديم توضيحات حول خانة "التدخلات الأخرى" المضمنة بميزانية الدولة فيما يتعلق بالاعتمادات المرصودة وكيفية صرفها والآليات المعتمدة في ذلك ودعا إلى ضرورة تقنين ذلك لتفادي تدخل الأطراف السياسية في هذا الموضوع وليكون لها مردودية اقتصادية أفضل. واعتبر أن الحكومة تفتقد تصور وإرادة واضحة لتنفيذ سياستها الاجتماعية.

كما تساءلوا حول المقاييس المعتمدة لمعرفة تطور وإرادة الحكومة لتطبيق البرامج الاجتماعية وعن كيفية تقسيم الاعتمادات بصفة دقيقة بين ما هو مخصص لدعم الميزانية وما هو مخصص للتدخلات الاجتماعية.

واستفسروا عن مدى وجود مشاريع اجتماعية لفائدة العائلات المعوزة أو محدودة الدخل وعن إمكانية الترفيع في المنح المخصصة في إطار برنامج الأمان الاجتماعي وعن مدى النجاح في توزيع المبالغ المخصصة ضمن هذا البرنامج بصفة فعلية. وتعرّض بعض النواب إلى ضعف

النشاط الميداني لوزارة الشؤون الاجتماعية من خلال عدم توفير الوسائل اللوجستية التي تمكن المرشدين الاجتماعيين من معاينة الوضعيات والحالات الاجتماعية على عين المكان وممارسة مهامهم في أفضل الظروف.

وفي سياق متصل، قدّم أحد النواب عدد من المقترحات للمساهمة في تحسين المناخ الاجتماعي بالبلاد، حيث دعا إلى ضرورة تسوية وضعية العقارات الموجودة في إطار البناء الفوضوي ببعض الأحياء الشعبية لتمكين الشباب من الحصول على قروض، كما دعا إلى التركيز على ملف حسن التصرف في الأراضي الفلاحية الدولية بما يمكّن الشباب من الاستثمار في هذه الأراضي بطرق قانونية. من جهة أخرى، شدّد على أهمية بعث منصة رقمية لتكوين العاطلين عن العمل وتسهيل اندماجهم في سوق الشغل. كما طالب بالخصوص بضرورة التسريع في إصدار الأوامر التطبيقية المتعلقة بمشاريع القوانين المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبالتمويل التشاركي.

وتعرّض بعض النواب إلى كيفية توظيف هذا القرض، حيث تساءلوا إن كان من الأجدر تخصيص مثل هذا المبلغ الهام للقيام بمشاريع تنموية للنهوض بالجهات الداخلية التي تفتقد إلى مستشفيات جامعية أو توظيفه بصفة كلية لفائدة القطاع الصحي لمجابهة تداعيات الجائحة.

من جهة أخرى، اعتبر أحد النواب أن هذا القرض كان بمساهمة ومجهود من رئيس الجمهورية بناء على ما صرح به نائب رئيس البنك الدولي وهو ما أثار بعض التباين في الآراء بين النواب حيث اعتبر البعض أنه لا يجب التغاضي والتقليل من دور إطارات الوزارة في مثل هذه المفاوضات واعتبر البعض الآخر أن تدخل رئيس الجمهورية للترفيع في القرض يعتبر أمرا إيجابيا بحكم أنه يكرس مساهمة كل مؤسسات الدولة في إيجاد الحلول لدعم ميزانية الدولة.

وفي تعقيبه على ذلك، بيّن السيد وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار أن هذا القرض نتاج مفاوضات بين الحكومة ممثلة في وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار والجهاز الإداري للوزارة مع ممثلي البنك الدولي وبيّن أن الزيارات التي قام بها السيد نائب رئيس البنك الدولي مؤخرا هي زيارات بروتوكولية نظرا إلى أن كل بنود القرض تم الاتفاق عليها مسبقا.

وفي ردّه على تعقيب السيد الوزير، جّدد أحد النواب تأكيده على الدور الهام لرئيس الجمهورية ومحافظ البنك المركزي في الترفيع في قيمة القرض من 100 مليون دولار إلى 300 مليون دولار مستدلا في ذلك بتسجيل صوتي لنائب رئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير. واعتبر أن هذا القرض مهم لكنّه ظرفي ولن يساهم في إيجاد حلول جذرية، حيث سيتم منح 180 دينار للفئات الهشة، وفي المقابل هناك زيادة في تسعيرة الكهرباء والوقود والماء والزيوت النباتية والسكر والحليب مما سيضاعف في إثقال كاهل العائلات الفقيرة. وأكّد على ضرورة توفير التمويلات الضرورية التي من شأنها توفير مواطن شغل قارة لهذه الفئة تضمن لهم العيش الكريم مشيرا إلى أهمية وضع مخطط تنمية يأخذ بعين الاعتبار وضعية كل العائلات التونسية والشباب العاطل عن العمل.

من جهته، أكّد رئيس اللجنة أن الإقرار بدور رئيس الجمهورية في الحصول على هذا القرض لا يعدّ إنكارا لدور الحكومة لكن لا بد من تثمين كل الجهود المبذولة لمصلحة البلاد.

ولدى تدخله للرد على استفسارات النواب، بيّن السيد وزير الشؤون الاجتماعية أن مناقشة هذا القرض مرتبطة بمناقشة برنامج الأمان الاجتماعي وسياسة الدولة لمقاومة الفقر والآليات المعتمدة في ذلك للتصدي له والعمل من أجل القضاء عليه. ودعا إلى مزيد التعاون بين الوزارة واللجنة واقترح عقد جلسة عمل مشتركة بين الطرفين بمشاركة لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية للتداول حول الإنجازات والبرامج في المجال الاجتماعي.

وأوضح أن الوزارة بصدد إعداد القائمات بناء على تعريف مفهوم الفقر طبقا لما تم التنصيص عليه صلب القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 مؤرخ في 30 جانفي 2019 يتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي. وأشار إلى وجود قاعدة بيانات تم إعدادها في الغرض وهي متعدد الأبعاد وتأخذ بعين الاعتبار عديد الجوانب على غرار الصحة والسكن والتعليم وتداعيات أزمة الكوفيد 19.

ودعا إلى النأي بالمسألة الاجتماعية عن التجاذبات السياسية والتوظيف السياسي. وأكّد أنه لا يمكن الولوج لقاعدة البيانات أو التحكم فيها من أي طرف كان. وأضاف أن 85,16% من الموجودين على قاعدة البيانات أصبح لهم معرّف اجتماعي وحيد. وفي جانب آخر، جدّد

تأكيده أن تقرير الأخصائي الاجتماعي هو المحدد لمستحقي المنحة ونسبة الخطأ في هذا الملف عادية حيث لا تتجاوز 6 آلاف من بين مليون و174 ألف منتفع.

وجدّد تأكيده على ضرورة المحافظة على الطبقة الوسطى وذلك من خلال إيلاء الأهمية اللازمة لقطاعات التربية والصحة والسكن الاجتماعي. حيث أفاد أن جزء من ميزانية الوزارة موجّه للنهوض الاجتماعي حيث بلغت قيمة المساعدات خلال سنة 2020 حوالي 680 مليون دينار.

وأوضح أن القرض مشروع القانون المعروض ليس موجها لمقاومة الفقر والنهوض الاجتماعي، بل هو قرض موجه أساسا لتمويل إجراءات استثنائية مرتبطة بظرف استثنائي وهو لا يمكن أن يعوض ما يجب أن تقوم به الدولة من إجراءات عملية لمقاومة الفقر.

هذا واستأثر ملف القانون عدد 38 لسنة 2020 والمؤرخ في 13 أوت 2020 والمتعلق بالأحكام الاستثنائية للانتداب في القطاع العمومي بعدد من التدخلات التي اعتبرت أن الحكومة لم تقم بأي خطوة لتجسيم هذا الإجراء ولا يمكن اعتباره حلا ترقيعيا وإنما وجب على الحكومة الشروع في تنفيذ ما تم إقراره صلب قانون المالية لسنة 2021. واعتبر السيد الوزير أنه كان من الأفضل أن يسبق إقرار هذا الإجراء تنصيصا على ضرورة تأهيل وتكوين الأعوان المعنيين قبل الانتداب حسب حاجيات الاقتصاد الوطني، مشيرا إلى أهمية أن يوضع التكوين والرسكلة ضمن سياسات الدولة.

وفي ختام الجلسة، أكّد رئيس اللجنة على إيلاء الأهمية البالغة للمسائل الاجتماعية وكل ما من شأنه أن يساعد على الدفع بالجانب الاجتماعي إلى الأمام وخاصة في هذه الظروف الاستثنائية التي أدت إلى تعميق نسبة الفقر والبطالة وتعميق المشاكل الاقتصادية والمالية.

كما أفاد أنّ هذا القرض سيساهم إلى حد ما في معالجة المعضلة الاجتماعية، مشيرا إلى أهمية توضيح معايير توزيع هذا القرض حتى لا يتم استغلاله لتحقيق مآرب سياسية، هذا إلى جانب وضع الضمانات الكفيلة لعدم التلاعب وتوجيه هذه المساعدات لمستحقيها.

وشدّد على ضرورة تحيين قاعدة البيانات لكي يكون للحكومة رؤية واضحة ومعرفة دقيقة بوضعية مواطنيها، مشيرا إلى المجهود الاستثنائي التي قامت به وزارة الشؤون الاجتماعية لتحيين قاعدة البيانات.

واعتبر أنّ الأمان الاجتماعي هو شعار كبير، ولكن في الواقع سيتم تأمين المواطن التونسي بمبالغ زهيدة بحساب 300 دينار سنويا أي 60 دينار للفرد الواحد لـ 5 مليون تونسي أي بقيمة 180 مي لكل تونسي في اليوم. وفي المقابل هناك سعي من الحكومة للرفع التدريجي للدعم بشكل أحادي وفردي.

ودعا في هذا الإطار إلى التفكير في مراجعة موضوعية علمية وتشاركية لمنظومة الدعم لأن هذه المنظومة لا تهم فقط الموالين للحكومة أو المعارضة فقط أو رئيس الدولة، بل تهم كل التونسيين وكل التمثيليات النقابية والحزبية والشبابية.

وأكد على ضرورة سعي الحكومة إلى توفير التمويلات الكافية للنهوض بالاقتصاد وبعث المشاريع والمساهمة الفعلية في تحقيق التنمية والعمل على مجابهة الوباء من خلال توفير التلاقيح اللازمة وخاصة وأن عديد المناطق من الجمهورية التونسية تفتقد للخدمات التي تقدمها المستشفيات الجامعية على غرار تطاوين ومدنين وقابس وقبلي وتوزر وقفصة وسيدي بوزيد وسليانة والكاف وباجة والقصرين.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية أعضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
هيكل مكي	**فيصل دربال**